الأمم المتحدة

E/2014/L.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 May 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ١٦ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: التعاون الدولي في المسائل الضريبية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)**: مشروع قرار

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه ٢٠٠٤/٦٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٠١٣/٢٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/١ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ ينوّه بالنداء الوارد في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب عن طريق تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق عمل الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[(١)]،

---

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٦٤.

220514 220514 14-53814 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى الطلب الموجَّه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢]، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣]، أن ينظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يقر بأنه من المهم، على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن النظام الضريبي الخاص به، تقديم الدعم للجهود المبذولة في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة الدولية في معالجة المسائل الضريبية الدولية، في مجالات منها الازدواج الضريبي،

وإذ يقر أيضا بضرورة إجراء حوار شامل موسع قائم على المشاركة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يلاحظ الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في إطار الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية، وإذ يقر بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بالتعاون في المسائل الضريبية،

وإذ يلاحظ أيضاً توصية لجنة السياسات الإنمائية بتعزيز دور لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدرتها التشغيلية والنظر في تحويل تلك اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس[٤]،

وإذ يرحب بالمناقشة التي جرت في المجلس في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية[٥] وبمساهمتها في النهوض بعمل اللجنة،

وإذ يلاحظ حلقة العمل المتعلقة بحماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها التاسعة[٦]،

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ١٦.

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق، الفقرة ٥٦ (ج).

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤، الملحق رقم ١٣ (E/2014/33).

(٥) انظر E/2014/SR. XXX و XXX.

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٢٥ (E/2014/45).

١ - يرحب بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتنفيذ الولاية التي أوكلها إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٠٠٤/٦٩، ويشجع اللجنة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

٢ - يلاحظ أن اللجنة قررت في دورتها التاسعة إنشاء ست لجان فرعية معنية بمسائل موضوعية، وهي المادة ٩ (المؤسسات الشريكة): تسعير التحويلات؛ المعاملة الضريبية للخدمات؛ تبادل المعلومات؛ مسائل تقلص الوعاء الضريبي وتحويل وجهة الأرباح المتعلقة بالبلدان النامية؛ المسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية؛ التفاوض على المعاهدات الضريبية - الدليل العملي، فضلا عن فريق استشاري معني بتنمية القدرات؛

٣ - يؤكد ضرورة تزويد الهيئات الفرعية للجنة بما يكفي من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بولايتها؛

٤ - يقر بضرورة تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن القضايا ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٥ - يقرر أن يواصل في دورته لعام ٢٠١٥ النظر في الخيارات المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك المشاورات المتعلقة بمسألة تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس؛

٦ - يشدد على أهمية أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

٧ - يكرر تأكيد قراره بأن يعقد المجلس كل سنة اجتماعاً خاصاً للنظر في موضوع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، مساهمته في حشد الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية والترتيبات المؤسسية للنهوض بهذا التعاون؛

٨ - يشجع رئيس المجلس على توجيه الدعوة إلى ممثلي السلطات الضريبية الوطنية لحضور الاجتماعات الآنفة الذكر؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول أيار/مايو ٢٠١٥ تقريراً يبحث الخيارات المتاحة لمواصلة تعزيز عمل اللجنة، ولا سيما مع التركيز على إدماج عملها على نحو أفضل في برنامج عمل المجلس بعد إصلاحه والمساهمة بفعالية في خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥، بما يتيح اتخاذ قرار خلال دورة عام ٢٠١٥ بشأن تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس؛

١٠ - ينوّه بما أحرزه مكتب تمويل التنمية، في نطاق ولايته، من تقدم في عمله المتعلق بوضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي بهدف تعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في البلدان النامية على وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة تدعم تحقيق المستويات المنشودة من الاستثمار العام والخاص ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، ويطلب إلى المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى وأن يوسع نطاق أنشطته في حدود الموارد المتاحة والولايات القائمة؛

١١ - يكرّر مناشدته الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ويدعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود تحقيقا لهذه الغاية.